مجلة دراسات إقليمية

اسم المقال: الآثار الاقتصادية والبيئة لمشروع جنوب شرقي الأناضول على سوريا والعراق
اسم الكاتب: د. ريان ذنون محمود العباسي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/957
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 15:10 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات إقليمية - جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الآثار الاقتصادية والبيئية لمشروع جنوب شرقي الأناضول على سوريا والعراق

الدكتور ريان ذنون محمود العباسي

باحث / مركز الدراسات الإقليمية

جامعة الموصل

مستخلص البحث

منذ عام 1990 أخذت مخاوف كلٍ من سوريا والعراق تزداد تدريجياً تجاه احتمال أن تؤدي مشاريع جنوب شرقي الأناضول في تركيا، إلى تناقص كميات المياه الواردة إليهما من نهري الفرات ودجلة، بسبب لجوء تركيا إلى إملاء سدودها العملاقة مثل كيبان وقره قايا وأتاتورك بمياه نهر الفرات، وبيره جك واليسيو بمياه نهر دجلة، الأمر الذي سيؤدي إلى إلحاق الضرر بالقطاعات الاقتصادية والاجتماعية لسوريا والعراق، كما حصل ذلك في عام 1990 عندما قطعت تركيا مياه نهر الفرات عنهما من اجل إملاء خزان سد أتاتورك لمدة شهرٍ كامل.

وتزداد خطورة وفداحة الآثار الناجمة عن إقامة مشاريع المياه التركية على سوريا والعراق، بازدياد مشكلة التلوث النهري الناجم عن سوء استخدام الفلاحين الأتراك للأسمدة الكيمياوية والمبيدات الحشرية، بشكلٍ يهدد معه سلامة وصحة المواطن السوري والعراقي، فضلاً عن تهديده للبيئة النباتية والحيوانية بعد أن تقطع تركيا أشوطاً كبيرة في إتمام بقية مشاريع جنوب شرقي الأناضول الأخرى.

الآثار الاقتصادية والبيئية لمشروع جنوب شرقي الأناضول
على سوريا والعراق

الدكتور ريّان ذنون العباسي
باحث / مركز الدراسات الإقليمية
جامعة الموصل
Dr.ryan74d@yahoo.com

المقدمة

أثارت مشاريع المياه التي تقوم حالياً تركيا ببنائها على نهريّ الفرات ودجلة، مخاوف سوريا والعراق من احتمال أن تؤدي هذه المشاريع في المستقبل القريب، إلي ظهور مشاكل خطيرة تنعكس على أوضاعهما الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، سيما وان هذه المشاريع كانت قد أثارت في وقتٍ سابق شكوكاً كثيرة حول مدى سلامة بناءها من الناحية الهندسية، ومدى ملائمة بعضها للظروف الطبيعية التي أقيمت عليها، خاصة إذا ما علمنا أن قسماً من هذه المشاريع يقع على الخط الزلزالي الممتد من إيران إلى البحر المتوسط، فكيف يكون الحال إذا ما تعرضت هذه المنشآت المائية إلى الانهيار المفاجئ بسبب حدوث الزلازل والهزات الأرضية ؟! .

وانطلاقاً من ذلك فان هذا البحث يأتي في سياق معالجته لأهم الآثار الاقتصادية والبيئية التي ستنجم عن إقامة مشروع جنوب شرقي الأناضول في تركيا، حيث قسّم البحث إلى عددٍ من المحاور التالية:

(1) نشوء وتطور فكرة مشروع جنوب شرقي الأناضول
(2) الآثار الاقتصادية والبيئية لمشروع جنوب شرقي الأناضول:
أ- الآثار الاقتصادية والبيئية على سوريا
ب- الآثار الاقتصادية والبيئية على العراق

الآثار الاقتصادية والبيئية لمشروع جنوب شرقي الأناضول على سوريا والعراق

تنهمك تركيا حالياً في استكمال بقية وحدات مشروعها المائي العملاق جنوب شرقي الأناضول (**Guney Dogu Anadolu Projesi**) المعروف اختصاراً باللغة التركية (**G.A.P.**).هذا المشروع المتعدد الأغراض والوظائف سوف يخلّف وراءه آثاراً اقتصادية وبيئية خطيرة لا تقتصر على تركيا وحدها فحسب، بل تمتد لتشمل بقية الدول المجاورة لها مثل سوريا والعراق الدولتان المشتركتان معها بحوضيّ الفرات ودجلة. وقبل الدخول في تفاصيل هذه الآثار لابد لنا من التطرق أولاً عن فكرة هذا المشروع وابرز المنشآت المائية التي يتألف منها نظراً لما يمثله من أهميةٍ كبيرة بالنسبة للاقتصاد التركي.

(1) نشوء وتطور فكرة مشروع جنوب شرقي الأناضول

ترجع فكرة إقامة هذا المشروع في تركيا إلى عام 1936 عندما قرر الرئيس مصطفى كمال أتاتورك تأسيس دائرةٍ حكومية تأخذ على عاتقها مهمة تطوير الطاقة المائية (الهيدروليكية) في عموم أرجاء تركيا، عرفت بالمديرية العامة لمسح موارد الطاقة الكهربائية **(Insitusu Idaresi General Directorate)** المعروفة اختصاراً باسم **(E.I.E.)**[1]، حيث قامت هذه المؤسسة بإجراء الكثير من البحوث والدراسات على معظم انهار البلاد، إلى أن وقع اختيارها في النهاية على نهر الفرات ليكون المصدر الرئيس الذي سيعّول عليه في المستقبل تزويد البلاد بالطاقة الكهربائية[2].

وما بين عاميّ 1936–1937 شرعت مؤسسة **(E.I.E.)** بتنفيذ أعمال مسوحاتها التمهيدية على حوض نهر الفرات، تم خلالها نصب محطةٍ لرصد مستوى جريان مياهه في موقع يدعى كيبان[3]، تمهيداً لوضع برنامج خاص يهدف إلى إعادة إعمار هذا الحوض واستغلال طاقته المائية في تطوير عمليات التصنيع الواقعة في الولايات الشرقية[4]. واستمرت الحكومة التركية على هذا المنوال بإجراء دراساتها ومسوحاتها البحثية على هذا الحوض أولاً ومن ثم دجلة لاحقاً حتى عام 1980 عندها تقدمت المديرية العامة للأشغال المائية الحكومية (**Devlet Su Isleri**) المعروفة اختصاراً بـ **(D.S.I)** بمقترحٍ يرمي إلى القيام بوضع مخططٍ أساسي (**Master Plan**) يهدف إلى إجراء دراساتٍ شاملة للمصادر المائية في إقليم جنوب شرقي الأناضول، أسفرت في النهاية عن وضع خطةٍ ترمي إلى بناء (12) مشروعاً تنموياً[5]، إلا أن المسؤولين الأتراك اقترحوا فيما بعد إعداد برنامجٍ أخر شاملٍ وموسع يهدف إلى التخطيط لإقامة (13) مشروعاً مختلفاً يمكن إنشاؤها على كلا الحوضين، منها (7) مشاريع على نهر الفرات و (6) أخرى على نهر دجلة[6].

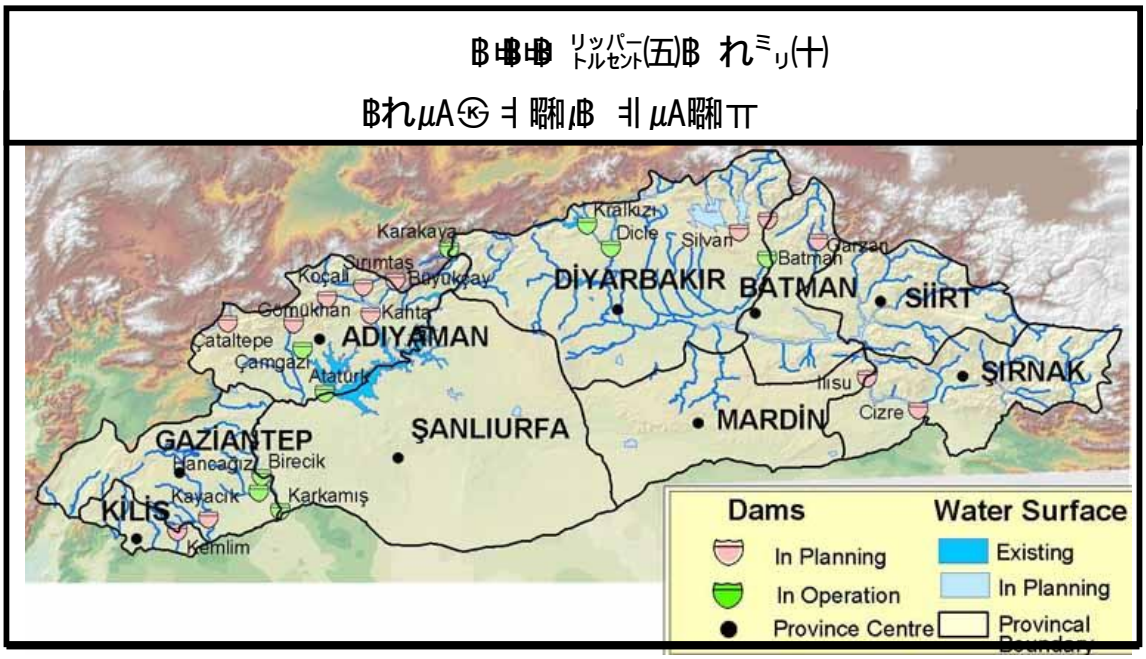
إن هذه المشاريع الـ(13) مهدت الطريق أمام تركيا للعمل على ربط كلا الحوضين بمشروعٍ أساسي واحد هو مشروع الكاب (**G.A.P.**)، حيث كلفّت الحكومة التركية منظمة التخطيط الوطنية (**The State Planning Organization – S.P.O.**) بمهمة تحديد إقليم الكاب – منطقة المشروع– في إطار مخططٍ إقليمي شامل من شأنه أن يضمن عملية استمرار التنسيق المتكامل بين جميع فعاليات ونشاطات المشروع المختلفة[7].

أما عن المساحة التي سيغطيها مشروع جنوب شرقي الأناضول فتقدر بحوالي (75) ألف كم2، تضم (9) محافظات تركية تقع جميعها في الأقسام الجنوبية الشرقية من البلاد هي: (غازي عنتاب، ديار بكر، شانلي اورفة، ادي يامان، سييرت، شرناخ، ماردين، بطمان، كالس)[8].

إن أغلب مشاريع الكاب خصصت لأغراض الريّ وإنتاج الطاقة الكهرومائية، وكل مشروعٍ من هذه المشاريع يتكون من عددٍ أخر من المشاريع الثانوية والوحدات الصغيرة المتممة لها، حيث تمثل السدود والخزانات المائية حجر الزاوية لتلك المشاريع وهو ما يهدف إليه الكاب في فكرته الأساسية التي ترمي إلى إقامة (22) سداً منها (14) سداً على نهر الفرات و(8) سدود على نهر دجلة[9]، فضلاً عن إنشاء (19) محطة لإنتاج الطاقة الكهرومائية على كلا النهرين والروافد التابعة لهما[10] انظر شكل رقم(1)، خصصت جميعها لإنتاج حوالي (27,4) مليار كيلو واط / ساعة من الطاقة الكهربائية، وكذلك إرواء حوالي (1,7) مليون هكتار من الأراضي الزراعية في البلاد[11].

ومع تقدم العمل ببناء وحدات مشروع الكاب الرئيسة (الريّ وإنتاج الطاقة)، قررت الحكومة التركية فيما بعد توسيع نطاق العمل بخطته الأساسية، لتشمل تحويله إلى برنامجٍ تنمويٍ متكامل القطاعات يقوم على أساس مفهوم (التنمية المستمرة)، التي تهدف إلى تطوير البنى التحتية للإقليم والنهوض بها[12]، من خلال بناء شبكةٍ واسعة من طرق المواصلات الداخلية والخارجية (سكك حديد، طرق سيارات، مطارات)، وكذلك بناء المستشفيات والجامعات والمنتجعات السياحية وغيرها من المشاريع الاستثمارية الأخرى[13]، بإشرافٍ مباشر من قبل منظمة تنمية إقليم جنوب شرقي الأناضول (**The South Eastern Anatolia Project Development Organization**)[14].

وبالرغم من الاهتمام الحكومي الكبير الذي لقيه مشروع الكاب عبر السنوات الماضية، إلا أن هنالك تأثيرات ومخاطر بيئية واقتصادية خطيرة، ستنعكس في المستقبل على تركيا



المصدر:

www.gap.gov.tr// General Information/English/maps.

والدول المجاورة لها وخصوصاً العراق وسوريا، وهو ما سنتطرق إليها لاحقاً في الصفحات التالية من هذا البحث.

(2) الآثار الاقتصادية والبيئية لمشروع جنوب شرقي الأناضول

في أعقاب قيام الحكومة التركية بالتخطيط لاستغلال مياه نهريّ الفرات ودجلة لأغراض الريّ وإنتاج الطاقة الكهربائية، أخذت مخاوف كلٍ من سوريا والعراق تزداد تدريجياً بفعل تنامي الآثار السلبية المحتملة التي ستظهر بعد استكمال بقية وحدات مشروع الكاب، هذا المشروع الذي سيلحق أضراراً اقتصادية وبيئية خطيرة ستنعكس مستقبلاً على كلا البلدين وهو ما سيتم توضيحه الان.

أ- الآثار الاقتصادية والبيئية على سوريا

بدأت سوريا تعاني في السنوات الأخيرة الماضية من انخفاضٍ ملحوظ في معدلات تصريف مياه الفرات القادمة إليها من الأراضي التركية، بفعل إقامة السدود والمشاريع المائية الأخرى على حوض هذا النهر، مما سبب لها مشاكل اقتصادية وبيئية خطيرة انعكست أثارها على القطاعات الآتية:

1) <u>توليد الطاقة الكهربائية</u>

يرجع اهتمام الحكومة السورية ببناء مشاريع إنتاج الطاقة الكهرومائية في البلاد إلى عام 1988، عندما بدأت بتخصيص مبالغ مالية كبيرة ضمن ميزانياتها العامة تراوحت ما بين (10٪-43٪)، لكن هذه المشاريع بقيت مجرد حبرٍ على ورق ولم تدخل حيز التنفيذ إلا بعد قيام تركيا بقطع مياه النهر عنها في 13 كانون الثاني / يناير

1990 تمهيداً لإملاء خزان سد اتاتورك[15]، مما أدى بالتالي إلى إحداث خسائر اقتصادية كبيرة في مجال إنتاج الكهرباء بعد أن انخفض مستوى منسوب بحيرة الأسد انخفاضاً حاداً، نجم عنه توقف العمل في سبع وحدات من أصل ثمانيةٍ كانت تعمل بها محطة سد الثورة الذي يزود البلاد بحوالي (70٪) من احتياجاتها من الطاقة، مسبباً بذلك أضراراً بالغة بصناعة تكرير النفط وصناعة الأسمدة في حمص ومعامل النسيج والأسمنت المنتشرة في مختلف أرجاء البلاد[16].

وإزاء هذه الآثار السلبية التي لحقت بالقطاع الاقتصادي في سوريا قررت الحكومة السورية، غض النظر عن تنفيذ مشروع بناء محطة توليد سد تشرين الكهرومائية التي تصل قدرتها التوليدية إلى (660) ميكا واط / ساعة، لتستعيض بدلاً عنها باستيراد (6) محطات لتوليد الطاقة تصل قدرة كل واحدة منها إلى (105) ميكا / واط وبكلفةٍ إجمالية بلغت حوالي (135) مليون دولار، في محاولة منها لمعالجة مشكلة نقصان الطاقة التي تعاني منها الأقسام الشمالية من البلاد حيث يصل معدل التقنين فيها إلى (10) ساعات يومياً[17].

ويصّور لنا التقرير الذي قدمه رئيس الوزراء السوري الأسبق محمود الزعبي في عام 1993 إلى مجلس الشعب (البرلمان السوري)، حجم المشكلة الكبيرة التي عانتها سوريا في مجال توقف بناء مشاريع إنتاج الطاقة الكهربائية، شارحاً فيه واقع الأزمة التي تعيشها بلاده بقوله: ((إن سوريا كانت قد قررت بناء سد تشرين على نهر الفرات لإنتاج 660 ميكا واط / ساعة من الكهرباء، وكان مقرراً لهذا السد أن يبدأ العمل به مطلع السنة الجارية أي مطلع عام 1993 إلا أن اقتطاع أكثر من ثلث المياه المتدفقة عبر نهر الفرات لصالح سد أتاتورك حال دون ذلك، لان ما يصلنا من مياه لا يكفي الاحتياجات الضرورية، سواءً لنا أو للأخوة العراقيين... ... إن الحكومة تعاقدت أخيراً على شراء ست محطات لتوليد الطاقة، طاقة كل واحدةٍ منها 105 ميكا واط / ساعة بكلفةٍ إجمالية بلغت 135 مليون دولار لتكون بديلاً للمحطة التي كنا ننوي إقامتها على سد تشرين، الملغى حالياً وبشكلٍ مؤقت))[18].

2) في مجال الزراعة والري

يمثل نهر الفرات الشّريان الرئيس للزراعة في سوريا فهو يقوم بريّ حوالي ثلث مجموع الأراضي المروية في البلاد، فضلاً عن كونه يعد مصدراً أساسياً لزراعة محاصيل القطن والشمندر السكري والحبوب، لذا فان قيام تركيا (دولة المنبع) ببناء مشاريعها المائية على حوض الفرات ساهم بدرجة كبيرة في ازدياد شحة المياه التي أخذت تعانيها البلاد في السنوات الأخيرة[19]، كما حصل في عام 1990 عندما تعرضت المحاصيل الشتوية لخسائر فادحةٍ جراء انخفاض مستوى مياه النهر الذي صاحبه حدوث موجة جفافٍ ثانية ضربت البلاد في حينها، بحيث انخفض عمق النهر إلى حوالي (3) أمتار مسبباً مشاكل جمة للفلاحين الذين كانوا بأمس الحاجة لريّ محاصيلهم الشتوية خصوصاً في المناطق الواقعة بالقرب من الحدود السورية–التركية المشتركة أي من جرابلس شمالاً إلى بحيرة الأسد جنوباً[20].

من جانب أخر تعرّضت الثروة السمكية إلى أضرارٍ بالغةٍ ناجمة عن شحة المياه في النهر وتلوثها بالمواد الكيمياوية ومياه الصرف الصحي الواردة من تركيا عبر نهر الفرات وروافده وبخاصة البليخ[21]. وقد عبّر وزير الريّ السوري عبد الرحمن مدني عن هذا الواقع المرير الذي شهده القطاع الزراعي في البلاد جراء القطع التركي للمياه بقوله: ((إن حبس مياه الفرات هو تصرف لا سابق له في العالم))[22].

3) في مجال توفير مياه الشرب

يتضح تأثير مشروع جنوب شرقي الأناضول على واقع المياه في سوريا والعراق، من خلال ما ذكره الخبير الأمريكي توماس ناف حين أكد بان هذا المشروع سوف يخفض حصة سوريا من نهر الفرات إلى (40٪) والعراق إلى (75٪)[23]، وبسبب ذلك فان معظم المدن السورية الكبرى مثل دمشق وحلب أصبحت تعاني من نقصٍ شديدٍ في الطلب على المياه وبخاصةٍ خلال موسم الصيف، حيث بلغت فترة انقطاع المياه عن دمشق لوحدها (12) ساعة في اليوم[24]، وهو أمر أشار إليه وزير الريّ السوري عبد الرحمن مدني في إحدى تصريحاته إلى صحيفة القبس الكويتية أثناء زيارته للكويت، حين أكد بان نفسية المواطنين الذين كانوا يعيشون على مياه الفرات أصبحت سيئة... وان قطع مياه النهر أثرت على توليد الكهرباء وماء الشرب في حلب والمناطق المجاورة لها[25].

إن أزمة المياه الشديدة لتي عانتها دمشق عام 1989 دفعت بوزير خارجيتها فاروق الشرع إلى طلب المساعدة من تركيا لزيادة كميات المياه الجارية إليها من نهر الفرات، بعدما لجا الناس إلى نقل المياه عبر الصهاريج والحاويات[26]. وبهذا الصدد ذكرت مجلة نيوزويك الأمريكية نقلاً عن المدير العام لسد الفرات بشان قطع مياه الفرات لمدة شهر كامل (13 / 1 – 13 / 2 / 1990) قوله: ((هذا لم يعد نهراً، لقد مات نهر الفرات، وان الأتراك يقولون للناس الذين يعيشون على ضفتيه أن يهاجروا أو يموتوا))[27].

4) الآثار البيئية

قد يتراءى للبعض أن القيام بإنشاء السدود في أي بلدٍ ما سوف يصاحبه كثير من المزايا والتسهيلات الإيجابية، سواء أكانت اقتصادية أو اجتماعية أو ترفيهية وغير ذلك لكن الحقيقة والواقع يشيران إلى أبعد من ذلك بكثير، فهذه المزايا لا تخلو من آثارٍ جانبية وسلبية خطيرة غير منظورة على المدى القريب، إلا انه من الممكن أن تظهر آثارها فيما وراء مواقع هذه المشاريع كما هو الحال اليوم مع مشروع الكاب التركي الذي سوف تؤثر مشاريعه في المستقبل على واقع النظام البيئي في المنطقة، ومن ذلك زوال بعض أنواع النباتات والحيوانات[28]، حيث نقلت صحيفة توركيش ديلي نيوز عن البروفيسور التركي بهاء الدين قمقم من جامعة دجلة، أن هنالك خططاً سوف يتم وضعها بالتعاون مع جامعة جكوروفا تهدف إلى منع تحّول منطقة مشروع جنوب شرقي الأناضول إلى صحراء قاحلة[29].

وأشارت هذه الصحيفة أيضاً إلى أن التقرير الأخير الذي صدر عن برنامج حماية البيئة التابع للأمم المتحدة، قد حذر من أن المنطقة الواقعة ما بين نهري الفرات ودجلة سوف تتناقص كميات مياهها بشكلٍ مستمر كل يوم، مما يجعلها مهددةً بحدوث أسوء كارثةٍ بيئيةٍ في التاريخ[30].

إن هذه الآثار البيئية الخطيرة سوف لن تقتصر على تركيا فحسب، بل ستمتد لتشمل سوريا والعراق أيضاً، حيث سيكون كلا البلدين مهددين تهديداً حقيقياً بها خصوصاً فيما يتعلق بمسالة الانهيارات المحتملة للسدود المقامة على نهري الفرات ودجلة، بعدما أشارت بعض المصادر إلى وجود أخطاء هندسية في قسم من هذه المشاريع التي من الممكن لها أن تنهار في أية لحظة، بفعل تعرضها للهزات الأرضية أو الزلازل التي تتعرض لها المنطقة حينها ستكون الكارثة وخيمة على الجميع[*].

تبرز اليوم أكثر المشاكل البيئية تعقيداً أمام سوريا والعراق في مشكلة تلوث المياه الحاصلة في نهري الفرات ودجلة، وبالذات فيما يخص النهر الأول الذي تشترك في مياهه تركيا وسوريا والعراق، إذ يؤخذ على مشروع جنوب شرقي الأناضول عدم وجود شبكة أقنية جيدة لتصريف المياه العائدة من الحقول المروية في تركيا، حيث تعمل هذه المياه حالياً على إفساد المياه الجارية نحو سوريا وهي تحمل معها الأملاح وفضلات الأسمدة الكيمياوية والمبيدات الحشرية وغيرها من المخلفات الأخرى، إلى جانب ازدياد نسبة الملوحة في مياه النهر وهي كلها مؤشرات تدل على مدى خطورة هذه المشكلة البيئية المتفاقمة يوماً بعد يوم[31].

بدأت مشكلة التلوث النهري تظهر في سوريا في أعقاب تدفق المياه الملوثة نحو الخابور أحد روافد نهر الفرات لتمر في أخصب الأراضي السورية عند وادي البليخ (الجلاب)، مما أدى إلى تدهور حوالي (70٪) من الأراضي الزراعية الخصبة. وقد دفع هذا الأمر وزارة الريّ السورية إلى القيام بمراقبة مياه النهر بصورة يومية، وإجراء الفحوصات والتحاليل المختبرية لهذه المياه الملوثة، حيث تبين لها في النهاية وجود موادٍ سامة ونسب متفاوتة من الفوسفات والكالسيوم والمغنيسيوم والنشادر[32]، ساهمت كلها بشكلٍ مباشرٍ أو غير مباشر في إلحاق خسائر اقتصادية فادحة بالمزارعين الذين أصبح موسمهم الزراعي مهدداً بسببها، فضلاً عن تلوث مياه الشرب في عدد من المناطق في البلاد وخصوصاً في دير الزور والرقة والبو كمال[33].

وفي أوائل عام 1995 أعلنت الحكومة السورية أن نسبة التلوث الحاصلة في مياه نهر الفرات بلغت (1800) ملغ في الليتر –800 ملغ هو النسبة المسموح بها في المقاييس الدولية– مما اثر بدوره على الاقتصاد السوري بشكلٍ خطير[34].

وبهذا الصدد أشار وزير الريّ السوري عبد العزيز المصري إلي أن التلوث الموجود في بعض روافد نهر الفرات مثل وادي الجلاب (البليخ) ما يزال مستمراً إلى الان، وان ملامحه بدأت بالظهور منذ مطلع عام 1996 حيث توجد حوالي (300) نتيجة تحليل مأخوذة من مياه هذا الوادي قادمة من الأراضي التركية، وهي كلها تشير إلى استمرار هذا التلوث بكافة أشكاله (مياه صرف صحي، زراعي، مياه صناعية)، وما قيل عن مياه (الجلاب) ينطبق عليه الحال بالنسبة لنهر الساجور[35].

ب– الآثار الاقتصادية والبيئية على العراق

مع اقتراب تركيا من استكمال بقية وحدات مشروع جنوب شرقي الأناضول في السنوات القادمة، سوف يصبح الوضع المائي للعراق حرجاً للغاية نتيجة لقيام الأولى بخزن أكثر من (40–50٪) من مياه نهر الفرات و(**17,5**–34٪) من مياه نهر دجلة. وهذا بالطبع سيؤدي إلى ظهور عجزٍ مائي كبير في كلٍ من سوريا والعراق إذ أن الكميات التي سوف تقوم تركيا بإطلاقها نحو البلدين سوف لن تزيد عن (27) مليارم3، الأمر الذي سينعكس سلباً على مجمل أوضاعهما الاقتصادية والاجتماعية، ليلحق بهما أضراراً فادحة في المجالات الزراعية والصناعية[36]. وفيما يلي شرح لأهم الآثار السلبية التي ستنجم عن إقامة مشروع الكاب التركي على العراق:

<u>1) توليد الطاقة الكهربائية</u>

يعاني العراق من مشاكل كثيرة في إنتاج الطاقة الكهربائية فأغلب محطات إنتاج الطاقة الكهرومائية تقع على نهر الفرات الذي يزود البلاد لوحده بحوالي (40٪) من مجموع الإنتاج الكلي للطاقة[37]، وقد ازداد هذا الأمر سوءً بعد قيام تركيا بقطع مياه النهر عام 1990 عندما انخفض منسوب مياه النهر بدرجةٍ كبيرة بحيث أثر ذلك على

عمل محطة توليد الطاقة الرئيسة لسد حديثة التي توقفت عن العمل بصورة نهائية خلال شتاء عام 1990. كما تأثرت نتيجة لهذا القطع (3) محطاتٍ حرارية أخرى قائمة ورابعة كانت لا تزال قيد الإنجاز في ذلك الوقت[38].

إضافة إلى ذلك برز خطر أخر واجه عملية إنتاج الطاقة في العراق ألا وهو ارتفاع نسبة الملوحة في مياه نهري الفرات ودجلة، وهو ما سيؤثر ذلك مستقبلاً على عمل محطات توليد الطاقة الكهربائية القائمة حالياً أو التي سيجري إنشاؤها لاحقاً على نهر الفرات مثل محطات توليد المسيّب والناصرية والانبار واليوسفية[39].

2) في مجال الزراعة والريّ

ألحقت مشاريع المياه التركية والسورية القائمة على نهري الفرات ودجلة خسائر اقتصادية كبيرة بالقطاع الزراعي في العراق، بعدما ساهم الحصار الاقتصادي الذي فرض على البلاد عام 1991 في توقف معظم مشاريع بناء السدود والخزانات المائية الأخرى التي كانت تطمح إلى تحقيقها الحكومة العراقية، مما يؤكد أن العراق سوف يكون المتضرر الأكبر من عملية تنفيذ المشروع التركي كاب، نظراً لما سيخّلفه من آثارٍ سلبية ستلحق بالاقتصاد الزراعي للبلاد حيث يمكن الإشارة إلى هذه الآثار بآلاتي:

1) سيؤدي نقص كل (مليار) م3 من مياه نهر الفرات إلى نقصان (26) ألف دونم من الأراضي الزراعية.
2) إن استمرار زيادة معدلات الملوحة في مياه النهر سوف يؤدي إلى خسارة (40٪) من الأراضي المروية في حوض الفرات، وقد يؤدي ذلك أيضاً إلى إلحاق أضرار خطيرة بالمنشات الصناعية ومشاريع تصفية ومعالجة المياه[40].
3) انحسار مساحة الأراضي الزراعية بسبب تنامي مشكلة التصّحر وظهور الكثبان الرملية نتيجة لانخفاض منسوب مياه الأنهار وكثرة الجفاف.
4) ازدياد ظاهرة هجرة الفلاحين من الريف إلى المدن بسبب الانخفاض الملحوظ في الإنتاج الزراعي[41].

إن نجاح تركيا في إقامة مشاريعها المائية على نهري الفرات ودجلة وتأخر العراق في تنفيذ مشاريعه، سوف يمكّن الأولى من خلق اقتصادٍ قويٍ متين ينافس اقتصاديات الدول المجاورة لها، مما سيلحق بها آثاراً سلبية واضحة قد لا تتمكن في النهاية من تلافيها ومجاراتها اقتصادياً وزراعياً وتجارياً.

3) في مجال توفير مياه الشرب

أدى نقص المياه الملحوظ في العراق بعد عام 1990 إلى هجرة العديد من الفلاحين الساكنين على ضفاف نهر الفرات ،بعدما تفاقمت ظروفهم المعاشية سواءً في عدد من المدن والقرى التي يعيشون فيها، بحيث اضطر قسم منهم إلى جلب المياه الصالحة للشرب بواسطة الحاويات والصهاريج[42]. ومعلوم أن هنالك حوالي (**5,5**) مليون نسمة يعيشون على هذا الحوض في العراق ويمثلون حوالي (30٪) من سكان البلاد حسب إحصائيات عام 1990 حيث توجد فيه (7) مراكز محافظات و(25) قضاء و(58) ناحية وحوالي (4000) قرية[43].

ومع اكتمال مشروع الكاب التركي بعد عام 2010 سوف تبرز على السطح آثار خطيرة ستنعكس تدريجياً على سوريا والعراق، حيث ستخسر الأولى نصف ما تستهلكه سنوياً من مياه الفرات أي (30,000) م3، أما العراق فان حصته ستقل بنسبة الثلثين[44]، الأمر الذي سينجم عنه ظهور شحةٍ كبيرة في المياه لدى معظم الساكنين في الأقسام الجنوبية من البلاد .

الخـــــــاتـمـة

أفرزت مشاريع المياه التي تقوم حالياً تركيا ببنائها على حوضيّ الفرات ودجلـة، تـأثيراتٍ جانبيـةٍ خطـيرة انعكست بصورةٍ مباشرة على دولتي المصب سوريا والعراق، حيث ظهرت مؤشرات ودلائل كثيرة تشير إلى مدى فداحة الأضرار والخسائر التي لحقت بهذين البلدين، من جراء تنامي المشاريع المائية التركية خصوصاً فيما يتعلق بالجوانـب الاقتصادية والبيئية والصحية والسياحية، بحيث جعلت كلا البلـدين يضـطران إلى اللجـوء إلى التنسـيق المباشـر فيمـا بينهما لمواجهة هذه الآثار ومحاولة معالجتها قدر المستطاع. وفيما يلي ابرز النتائج التي توصل إليها البحث بشأن تلك الآثار التي خلفّتها المشاريع المائية التركية على سوريا والعراق:

(1) أدى شروع تركيا بإقامة مشاريعها المائية الطموحة على نهـريّ الفـرات ودجلـة إلى إلحـاق الضـرر بالمنشـآت المائية السورية والعراقية معاً، مما اثر سلباً على ديمومة نشاطها وعملها وكفاءتها بالشكل المطلوب، فتوقفت معظم هـذه المشاريع عن العمل بصورةٍ كلية أو جزئيـة كمـا حصـل في عـام 1990 عنـدما توقفـت بعـض محطـات إنتـاج الطاقـة الكهرومائية في سوريا والعراق بسبب انخفاض مستوى المياه في نهر الفرات.

(2) تأخر كل من سوريا والعراق في إنجاز بعض المشاريع الاقتصادية المهمة التي كان من المخطط إقامتهـا في كـلا القطرين، مثل السدود ومحطات توليد الكهرباء ومشاريع الإرواء وغيرها من المشـاريع الإسـتراتيجية الأخـرى، بسـبب انخفاض معدل حصتهما من مياه النهرين مما جعل حكومتي البلدين تضطران إلى غض النظر عنها، والسعي عوضاً عـن ذلك باستيراد مكائن الضخ ومحطات التوليد والمكائن الأخرى التي تحتاجها وبالعملة الصعبة.

(3) تردي نوعية المياه الواردة إلى العراق وسوريا بشـكلٍ آثـار معـه القلـق والخـوف مـن احتمـال تنـامي حـالات الإصابة بالتلوث والتسمم الحاصل نتيجة سوء استخدام الفلاحين الأتراك للأسمدة الكيمياوية من جهـة، ولعـدم وجـود شبكة اقنية جيدة لتصريف المياه المستخدمة في الحقول الزراعية الواقعة ضمن مشروع الكاب التركـي مـن جهـة ثانيـة، مما سيضيف ذلك عبئاً ثقيلاً على الجهات الصحية في كلا البلدين لمعالجة ظاهرة ازدياد التلوث النهري ومحاولة الحد منه.

التـوصـيـات

(1) تأليف لجنة متخصصة من خبراء علم البيئة توكل إليهم مهمة دراسـة المشـكلات والآثـار البيئيـة الناجمـة عـن إقامة المشاريع المائية في تركيا، لغرض إعداد دراسات علمية تهدف إلى معالجـة هـذه الآثـار الـتي بـدأت تظهـر ملامحها منذ عام 1990، خصوصاً فيما يتعلق بمشكلة التلوث النهري لمياه نهر الفرات، فضلاً عن زيادة نسبة الملوحة والمواد الكيمياوية الأخرى الناتجة عن فضلات المبيدات الزراعية المستخدمة من قبل المزارعين الأتراك.

(2) دراسة أهم التأثيرات السلبية الناجمة عن هجرة السكان من مناطقهم وقراهم بفعل انخفاض مستوى المياه، بعدما ظهر أن لهذه المشاكل تأثير واضح وكبير على اقتصاديات البلدان المشتركة بالحوضين، إلى جانب انعكاساتها الخطيرة على المجتمع والإنسان معاً.

(3) دراسة مدى تأثير الظروف الطبيعية على بناء السدود والمشاريع المائية الأخرى خصوصاً ظاهرة الزلازل التي بدا حدوثها يتكرر كثيراً في المنطقة، لا سيما في تركيا بالذات التي تقع بعض مشاريعها المائية على الخط الزلزالي، وما يمثله ذلك من خطرٍ واضحٍ وكبير على الدول المجاورة لها وبالأخص سوريا والعراق.

(4) التركيز على دراسة الجوانب الفنية للمشاريع المائية التركية، والتأكد من سلامة بناءها ومعالجة أهم العيوب والأخطاء الهندسية التي حدثت في أثناء تشييدها تجنباً لحدوث الكوارث والانهيارات الأرضية المفاجئة التي قد تصيبها كما هو الحال بالنسبة لسدود كيبان واتاتورك المقامة على نهر الفرات، حيث أثبتت بعض المصادر وجود أخطاء هندسية كبيرة في بناءهما وهو أمر يستوجب معالجته بالسرعة الممكنة.

฿ ฿

هوامش ومصادر البحث

(1) www .gap . gov . tr//, South Eastern Anatolia Project / English /General Information:" History of South Eastern Anatolia Project (GAP)",p.1.

(2) وقائع أعمال الحلقة الدراسية لخطة التنمية الزراعية لمشروع جنوب شرق الأناضول (الكاب) التي عقدت للفترة 18-21 تشرين الثاني 1986 بالتعاون مع جامعة أنقرة-كلية الزراعة والبنك الدولي، مركز الدراسات التركية، الأرشيف والتوثيق، ترجمة: ياسين حسن ضايع، بحوث مترجمة، ملفة رقم (30)، جامعة الموصل، ص 9.

(3) دار الكتب والوثائق، وزارة الإصلاح الزراعي، تقرير عن إمكانية تطوير الطاقة الكهرومائية في حوض الفرات في تركيا (غير مترجم)، تسلسل الملف 70، وثيقة رقم 1، ص 43.

(4)محمد سعيد كتانة، "دراسة تطوير حوض الفرات في سوريا وعلاقته بتطوير الحوض في العراق"، مجلة الجامعة (جامعة الموصل)، العدد 11، السنة 2، آذار 1972، ص 7.

(5) "مشروع جنوب شرق الأناضول– GAP- في تركيا"، ترجمة وتلخيص: جميل محمود خاور، تقرير مترجم مطبوع (بالرونيو)، وزارة الريّ العراقية، نيسان 1996، ص 7.

(6)John Kolars ,"The Hydro Imperative of Turkey Search for Energy",The Middle East Journal,Vol.40,No.1,1986,P.18.

(7) History of South Eastern Anatolia Project (GAP), O.P.Cit.P.1.

(8)www. gap. gov. tr//,South Eastern Anatolia Project/ English /General Information: "What Is Gap?",P.1.

(9) صحيفة بابل العراقية، العدد 3321 في 15 / 4 / 2002.

(10) عوني عبد الرحمن السبعاوي، إسرائيل ومشاريع المياه التركية: مستقبل الجوار المائي العربي، الطبعة الأولى، دراسات إستراتيجية، العدد (10)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (د.م، 1997)، ص 16.

(11)طارق المجذوب، لا أحد يشرب : مشاريع المياه في إستراتيجية إسرائيل، الطبعة الأولى، (رياض الريّس للكتب والنشر، بيروت، 1998)، ص 231.

(12) What Is Gap?, O.P.Cit.P.1.

(13)محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحّول، قلق الهوية وصراع الخيارات، الطبعة الأولى، (رياض الريّس للكتب والنشر، بيروت، 1997)، ص 157، 158 .

(14) مؤسسة رسمية حكومية تم تأسيسها بموجب القرار الذي صدر عن مجلس الوزراء التركي عام 1989، وهي تتألف من المجلس الأعلى لمشروع الكاب برئاسة رئيس الوزراء شخصيا أو من ينوب عنه بالوكالة من وزراء الدولة ،ومن عضوية (3) وزراء آخرين هم وزير الدولة المشرف على المشروع، والثاني المكّلف بالإشراف على منظمة **(S.P.O.)**، والثالث هو مدير الأشغال العامة والتوطين،لمزيد من التفاصيل عن هذه المنظمة ينظر:
صحيفة أضواء الأنباء التركية، العدد 45 / 89 في 10 / 11 / 1989.

(15)عايدة العلي سرّي الدين، دول المثلث بين فكيّ الكماشة التركية–الإسرائيلية، (دار الفكر العربي، بيروت، 1997)، ص 241.

(16)عبد العزيز شحاذة المنصور، المسالة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا،الطبعة الأولى، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000)، ص 182.

(17)حميد فارس حسن سليمان، السياسة المائية التركية وأثرها على دول الجوار، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2000، ص 114.

(18)يوسف إبراهيم الجهماني، ثرثرة فوق المياه: تركيا–سوريا–العراق، الطبعة الأولى، سلسلة ملفات تركية، (دار حوران للطباعة والنشر، دمشق، 1999)، ص 97.

(19)سليمان، المصدر السابق، ص 113.

(20) المنصور، المصدر السابق، ص ص 179–180.

(21) المصدر نفسه، ص ص 182–183.

(22) طلال طعمة،"حروب المياه في القرن المقبل–العام 2000: الماء أهم من النفط"، مجلة الوطن العربي(باريس)، العدد 151–677، السنة 13، شباط 1990، ص 31.

(23) محمد احمد السامرائي،" دراسة مقارنة بين نهر الفرات ونهر النيل"، مجلة الفكر السياسي(دمشق)، العدد 8، السنة 3، شتاء 2000، ص 243.

(24) نصيف جاسم علي المطلبي،"السياسة المائية (الحالية والمستقبلية) لدول أعالي الفرات وأثرها على دول الجوار" في: عبد الرزاق عبد الحميد شريف وآخرين، الموارد المائية لدول حوضي دجلة والفرات واقعها وآفاقها المستقبلية، مركز الدراسات التركية، (جامعة الموصل، 1993)، ص 126.

(25) سفارة الجمهورية العراقية بأنقرة / الدائرة الصحفية، التقرير الصحفي الأسبوعي (السّري) المرسل إلي وزارة الثقافة والإعلام برقم ص / 16 في 30 / 1 / 1989، وثائق الخارجية العراقية رقم (8).

(26) سفارة الجمهورية العراقية بأنقرة / الدائرة الصحفية، التقرير الصحفي الأسبوعي (السّري) المرسل إلي وزارة الثقافة والإعلام برقم 244 في 5 / 9 / 1989، وثائق الخارجية العراقية رقم (5).

(27) عباس قاسم، " الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبولتيكية"، مجلة المستقبل العربي (بيروت)، العدد 174، السنة 16، آب 1993 ، ص 28.

(28) سفارة الجمهورية العراقية بأنقرة / الدائرة الصحفية، التقرير الصحفي الأسبوعي (السّري) المرسل إلي وزارة الثقافة والإعلام برقم ص / 35 في 22 / 2 / 1990، وثائق الخارجية العراقية رقم (8).

(29) وكالة الأنباء العراقية (واع) ،" أخبار عن مشروع الكاب"، العدد 586، في 21 / 8 / 2001.

(30) المصدر نفسه.

(*).نشير بهذا الصدد إلى ما ذكره الخبير المائي الدولي نبيل السّمان بشان وجود أخطاء فنية وتقنية حدثت في أثناء بناء سد أتاتورك، وفيما إذا كان من المحتمل أن تؤدي هذه الأخطاء إلى وقوع كارثة بشرية واقتصادية كبيرة جراء انهيار السد بفعل تعرضه للزلازل التي يكثر وقوعها في منطقة جنوب شرقي الأناضول، لمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع، ينظر الدراسة المنشورة على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الموقع:

http://www.intiqad.com/archive/2002/0706/int/doc3.htm.

(31) المنصور، المصدر السابق، ص 184.

(32) المصدر نفسه، ص 184.

(33) محمد وهيب السيد،" أزمة توزيع مياه دجلة والفرات...أزمة أطراف واتجاهات متعددة "، مجلة المستقبل العربي (بيروت)، العدد 231، أيار 1998، ص 72.

(34) الجهماني، المصدر السابق، ص 80.

(35) السيد، المصدر السابق، ص 73.

(36)سليمان، المصدر السابق، ص 103.

(37)راغب حازم الراوي، حرب المياه، دورة آمري المجموعات الحتمية رقم / 16، معهد التدريب النموذجي(حرس جمهوري)، مدرسة الدروع النموذجية (حرس جمهوري)، جناح التعبئة،2000، ص 8.

(38)حسام شحاذة،" موقع الفرات في عملية التنمية والصراع في المنطقة"، مجلة صامد الاقتصادي(عمّان)، العدد 89، السنة 14، تموز–آب–أيلول 1992، ص 91.

(39)كنعان منصور خليل، السدود التخزينية ووسائل حمايتها ودورها في تحقيق الأمن المائي الوطني، كلية الدفاع الوطني، الدورة السابعة، جامعة البكر للدراسات العسكرية (سابقا)،1990، ص 100.

(40)عبد الغني عبد الله المشهداني،" الموقف المائي المطلوب من دول المصب لمواجهة دولة المنبع في حوضي دجلة والفرات"، مركز الدراسات التركية، الأرشيف والتوثيق، ملفة اقتصادية برقم (85)، جامعة الموصل، 1997، ص ص 7–8.

(41)خليل، المصدر السابق، ص ص 102–103.

(42)جويس ار ستار ودانيال ك. ستول،" سياسة الولايات المتحدة الخارجية حول موارد المياه في الشرق الأوسط "، تقرير عن مركز الدراسات الستراتيجية والدولية، ترجمة: صلاح سليم علي، مركز الدراسات التركية، الأرشيف والتوثيق، ملفة برقم (14) مياه، جامعة الموصل، ص 9.

(43)ساطع الراوي،" بعض الجوانب البيئية لمشاريع تنمية الموارد المائية في تركيا وانعكاساتها السلبية على العراق"، مركز الدراسات التركية، الأرشيف والتوثيق، ملفة برقم (10) مياه، جامعة الموصل، ص 12.

(44)Alain Gresh,' Turkish-Israeli-Syrian Relations and their Impact on the Middle East', Middle East Journal(U.S.A),Vol.52,No.2,Spring 1988,P. 196.